

اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي
دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960 الى 2010

العوفي حكيمة

طالبة دكتوراه

عضو بمخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية

كلية العلوم الاقتصادية, التجارية و علوم التسيير

جامعة معسكر

laoufihakima@yahoo.fr

spending and economic growth in Algeria from 1960 to 2010, depending on the variables of the size of public spending, public consumption, and the growth of public consumption and its relationship to economic growth using test causal Granger and through previous data, showing no causal relationship between economic growth and the variables used in the study of this is due to the Algerian economy is an economy yield for adoption largely on wills Petroleum latter that will help cover the expenses of the state, and within the framework of the adoption of Algeria since 2001 policy of expansion in public spending in order to stimulate the national economy and higher rates of economic growth in light of improved financial situation as a result rise recorded by the price of oil Algerian continuously during the beginning of the third millennium, but these wills went to cover expenses that draws heavily toward investments non-productive, and does not contribute to the employment rate large manpower, to absorb unemployment at the level of the local labor market..

Key words: public spending policy, economic growth, the causal relationship to Granger

مقدمة:

ركز الفكر المالي الذي كان محصلة لافكار كينز على الانفاق العام فاعتبره اهم ادوات السياسة المالية الاكثر فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي, بحكم انه و انطلاقا من مبدأ -الطلب يخلق العرض- فان الانفاق العام الذي يتمثل في الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا كبيرا للطلب الكلي و هو الامر الذي يعطي استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل كبير يزيد في الناتج المحلي. لكن دورة الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي في الجزائر خلال عشريني السبعينات و الثمانينات سرعان ما تلاشت و تحولت الى انكماش مع هبوط اسعار النفط سنة 1986 إلى غاية منتصف التسعينات حيث سجل تحسن طفيف

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تحديد العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1960 الى 2010 بالاعتماد على المتغيرات المتمثلة في حجم الانفاق العام الاستهلاك العام, و نمو الاستهلاك العام و علاقتها بالنمو الاقتصادي باستعمال اختبار السببية لجرانجر و من خلال المعطيات السابقة, تبين عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المستعملة في الدراسة هذا راجع الى ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي لاعتماده بصورة كبيرة على الارادات البترولية هذه الاخيرة التي تساعد على تغطية نفقات الدولة, و في اطار تبني الجزائر منذ سنة 2001 سياسة التوسع في الانفاق العام من اجل تنشيط الاقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الالفية الثالثة الا ان هذه الارادات توجه لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو الاستثمارات الغير منتجة, و لا تساهم في توظيف نسبة كبيرة من الايدي العاملة, لامتصاص البطالة على مستوى سوق العمل المحلية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الانفاق العام, النمو الاقتصادي, العلاقة السببية لجرانجر

Abstract:

The objective of this study is to try to determine the causal relationship between government

السابقة ، أسفرت مجمل نتائج الدراسة بعمومها على أن الإنفاق الحكومي يؤثر في ثمة متغيرات كالنمو النقدي أو تأثيره على نمو القطاع الخاص وتصحيح مساره وتوجيهه نحو استخدام أمثل الموارد لسد متطلبات المجتمع بالتكامل معه ، ليس ذلك فحسب بل لديه مقدرة فريدة على سد فجوة الموازنة وعجز الحساب الجاري. وكما أنه يؤثر فهو يتأثر بالقيم الدينية والاجتماعية والاعتبارات التنظيمية والقانونية.

2.1. دراسة لواقع الإنفاق العام وتأثيره على الصحة و التعليم و العمل في الاردن بين 2000-2010 تمثل دراسة (Shultz 2002) ⁵ تحليلاً إرشادياً مفصلاً لكيفية تحليل الموازنة العامة من منظور حقوق الإنسان من خلال إتباعه لمنهج دراسة الحالة، حيث يبرز انتهاكات الحق في الصحة من خلال تحليل ميزانية الحكومات المكسيكية على امتداد أربع سنوات، وتستنتج أن هناك علاقة مباشرة بين ضمان الحق في الصحة للفرد وقدرته على المساهمة في نظام الضمان الاجتماعي كما أن دراسة (Renzio 2005) ⁶ وقد خلصت إلى أن قدرة المجتمع المدني تتمثل في زيادة الوعي العام بمسائل الموازنة عندما تفتقر العلاقة مع الحكومات إلى الشفافية والانفتاح، وتمكين الجهات الأهلية الفاعلة للضغط على الحكومات لتكون أكثر انفتاحاً وتجاوباً أما دراسة (Robinson 2006) ⁷ فتظهر أهمية دور المنظمات غير الحكومية في عملية تحليل الموازنة والتوعية بالسياسات الاقتصادية للدولة بغية حماية حقوق الإنسان من ناحية، وتعزيز مبادئ الشفافية والتركيز على الفقر ليكون من أولويات الإنفاق الحكومي من ناحية أخرى.

أما دراسة (Wilson and Melchiorre 2009) ⁸ فتتناول تحليل موازنات التعليم ومحتواها من منظور حقوق الإنسان، وترى أن الكيفية التي تقرر الدولة فيها استثمار مواردها في مجال التعليم لا تقل أهمية عما تنفق عليه، ولذلك تربط بين معايير حقوق الإنسان وإعادة ترتيب الأولويات بشكل واضح بما يساعد على تحديد الخطوات المتوجب على الدولة اتخاذها للتوصل تدريجياً إلى الأعمال الكاملة للحق في التعليم. وأما دراسة

في أداء متغير النمو هذا الأمر دفع مع بداية 1990 السلطات العمومية إلى إجراء إصلاحات عميقة من خلال سعيها لاستئناف عملية النمو الاقتصادي التي حظيت بمساعدة صندوق النقد الدولي، في نفس السياق و أمام تقادم المشاكل الاجتماعية بادرت الحكومة إلى تغيير موقفها المتشدد حيال النفقات العمومية أين قامت بتنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 و الهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط بالجزائر خلال بداية الالفية الثالثة بشكل متواصل و بالتالي فإن الإنفاق العام يؤثر على عدة متغيرات منها النمو الاقتصادي و بالتالي فإن سلوك هذه المتغيرات بسبب ارتفاع نسبة الإنفاق العام يؤثر بشكل كبير على الناتج القومي و عليه تكمن اشكالية هذا البحث في:

هل تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1960-2010 ؟

1. الدراسات السابقة (اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي)

1.1. دراسة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 1999-2006

يعتبر أوديدكن (Odedekun) ¹ أن هناك علاقة إيجابية للإنفاق على التجهيزات الأساسية وبقية الإنفاق العام على النمو الاستثماري في الأجل الطويل. وقد نحى أرجيمون وآخرون (Others,1997&Arigimon) منحى آخر حيث لخص ذلك الباحث عبدالله ² في دراسته حين ذكر أن الإنفاق الحكومي الاستثماري له نتائج سلبية على الإنفاق الاستثماري الخاص. وأن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له تأثير سلبي على الإنفاق الاستثماري الخاص. ويرى الباحث حمد ³ أن الإنفاق الحكومي يؤثر وأيضاً هو كذلك يتأثر بإعادة هيكلة الاقتصاد ومستوى التنمية الاقتصادية في الدولة. وفي دراسة " لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي " ، استندت سحر ⁴ لتغطية دراستها هذه على بيانات منشورة عن النمو الاقتصادي من عام 1970 م إلى عام 1998 م . وانتهت سحر إلى أنه لم يكن من المفاجئ أن الإنفاق الحكومي يعتبر من الوسائل التمويلية المهمة التي تستخدمها الحكومات في إشباع الحاجات وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية ومن خلال ما تبين من الدراسات

¹ Odedekun , MO "relative Effect of public Versus private Investment Spending on Economic Efficiency and Growth in Developing countries "A pplied Economics,23(1997),1325-1336

³ آل الشيخ ، حمد محمد .(2001م) . العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر . الرياض : جامعة الملك سعود مجلة العلوم الإدارية ، ص 14

⁴ خياط ، سحر حسن .(2001م) . تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية - . رسالة ماجستير منشوره ، جده : جامعة الملك عبدالعزيز

⁵ ا. د.عدنان هياجنة و اخرون واقع الإنفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية دراسة تقييمية 2000-2010- المركز الوطني لحقوق الانسان عمان -الاردن 2011ص27

⁶ ا. د.عدنان هياجنة و اخرون واقع الإنفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية مرجع سابق ص28

⁷ ا. د.عدنان هياجنة و اخرون واقع الإنفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية مرجع سابق ص28

⁸ ا. د.عدنان هياجنة و اخرون واقع الإنفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية مرجع سابق ص29

1- محاربة و الحد من الفقر و تحسين الاوضاع المعيشية

2- محاربة البطالة و توفير مناصب الشغل¹³

3- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية

اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2004-2001.

من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004-2001، استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4.8 % و هو أعلى من ما قد حقق في الفترة 1995-2000 و الذي بلغ 3.2 % و قد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2004-2001 حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1 % كمتوسط سنوي.¹⁴

2.1.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004-2001 ، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي نلاحظ المنحى المتزايد للإنفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية، حيث انتقل من 1.212 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 7.961 مليار دينار سنة 1999، و يمكن تقسيم التحليل إلى ثلاثة أجزاء:

-الجزء الأول: و هو مرحلة اتفاقات الاستعداد لأنتمائي الممتدة من 1990 إلى غاية 1995 حيث أن ارتفاع الإنفاق الحكومي لم يكن بشكل كبير حيث تضاعف ثلاثة مرات خلال هذه الفترة ، و بلغ أقصى

حدا سنة 1995، حيث سجل ما يساوي 6.759 مليار دينار، ويرجع هذا في الأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الرواتب و الأجور وإلى تسديد المديونية العمومية.

(Hammarberg (2009)⁹فتنظر إلى تحليل الموازنة باعتباره احد الأدوات الفعالة في النضال من أجل حقوق الإنسان. وتخلص دراسة Murowe and Senyane (2010)¹⁰ إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود الحكومية لتخصيص الموارد الكافية لتلبية احتياجات الأطفال بوصفهم صناع المستقبل، أما دراسة Nolan (2010) فتقدم تقييم لمدى امتثال مخصصات الموازنة والنفقات العامة في ايرلندا الشمالية للالتزامات الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعهدت المملكة المتحدة بالوفاء بها.

2. دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر من 1960 الى 2009

1.2. تطور برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2009

1.1.2. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004¹¹

تم الاقرار بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 و هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2004-2001 بنسب ، و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار ، و هو برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 و المقدر بـ 11.9 مليار دولار¹²، و قد جاء هذا المخطط في إطار السياسة التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية من اجل تحسين الوضعية الاقتصادية في الجزائر.

أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

⁹ د.دعنان هياجنة و اخرون واقع الإنفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية مرجع سابق ص30-31

¹¹ بوددخد كريم مرجع سابق ص193

¹² World bank : a public expenditure review, report n° 36270,vol 1,2007,P4.(http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_1.pdf)

¹³ ا بوددخد كريم و اسلامنة محمد مداخلة تحت عنوان اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009 ص8-9

¹⁴ بوددخد كريم اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 مرجع سابق ص 208

الاقتصادي، و من جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

فمن ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009، و ذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، و من جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت . 10.5 % و ذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية.

-الجزء الثاني: (1995-1999) و هو مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي تهدف الى تقليص الإنفاق الحكومي و رفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة و هذا يفسر المنحى المنخفض لتزايد الإنفاق الحكومي في الشكل السابق، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة 25% فقط و هي نسبة منخفضة إذا ما قارناها بالفترة السابقة .

-المرحلة الثالثة (2000-2007) وهي مرحلة برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين حيث نلاحظ زيادة متسارعة للإنفاق الحكومي الذي انتقل من 7.961 مليار الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، و مع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها و الوضعية المالية المستقبلية أقرت الدول هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو :

-تحديث و توسيع الخدمات العامة

-تحسين مستوى معيشة الأفراد.

-تطوير الموارد البشرية و البني التحتية

-رفع معدلات النمو الاقتصادي.¹⁵

أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي 2009-2005.¹⁶

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها و من خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، و التي تزيد عن قيمة مخطط دعما لإنعاش

¹⁵ ا بودخدخ كريم و ا سلامة محمد مداخلة تحت عنوان اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009 ص 10

¹⁶ بودخدخ كريم اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 مرجع سابق ص 217

جدول رقم (1) تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي %	معدل نمو الإنفاق الاستثماري %	الإنفاق الاستثماري مليار دينار جزائري	نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي الكلي %	معدل نمو الإنفاق الجاري %	الإنفاق الجاري مليار دينار جزائري	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	الإنفاق الحكومي الكلي مليار دينار جزائري	
34.95	-	47.7	05.65	-	88.8	-	136.5	1990
27.49	22.22	58.3	51.72	73.19	153.8	55.38	212.1	1991
34.28	146	144.0	72.65	79.51	276.1	98.06	420.1	1992
38.86	28.61	185.2	14.61	5.54	291.4	13.44	476.6	1993
41.66	27.37	235.9	34.58	13.38	330.4	18.82	566.3	1994
37.64	21.19	285.9	36.62	143.3	473.7	34.13	759.6	1995
24.02	39.13-	174.0	98.75	16.23	550.6	4.60-	724.6	1996
23.86	15.86	201.6	14.76	16.87	643.5	16.62	845.1	1997
24.20	5.05	211.8	80.75	3.15	663.8	3.62	875.7	1998
19.45	-11.75	186.9	55.80	16.70	774.7	9.82	961.7	1999
27.33	72.23	321.9	67.72	10.52	856.2	22.50	178.1,1	2000
27.06	11.02	357.4	94.72	12.54	963.6	12.13	321.0,1	2001
29.21	26.72	452.9	79.70	13.91	97.7,1.	17.38	550.6,1	2002
33.80	35.12	621.0	20.66	9.23	199.1,1	16.80	811.1,1	2003
31.03	-2.67	595.6	97.68	10.44	324.4,1	6.01	920.0,1	2004
36.80	20.46	717.5	20.63	-6.93	232.5,1	1.56	950.0,1	2005
46.39	41.54	015.6,1	61.53	-6.74	174.0,1	12.28	189.6,2	2006
48.41	45.46	477.3,1	59.51	34.14	574.9,1	39.40	052.2,3	2007

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نسب و معدلات محسوبة من قبل الباحث

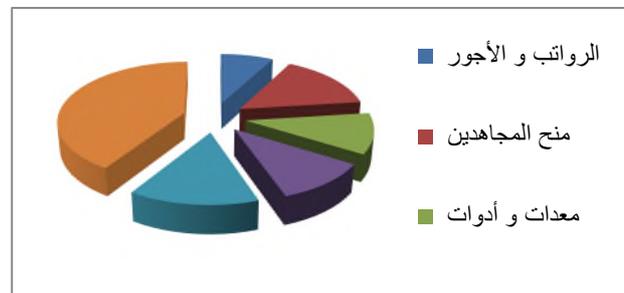
1.2.1

. هيكل الإنفاق الحكومي الجاري في الجزائر

يمثل الشكل التالي هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر

خلال الفترة 1993-2007

الشكل رقم 1 هيكل الانفاق الحكومي الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2007



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول 14

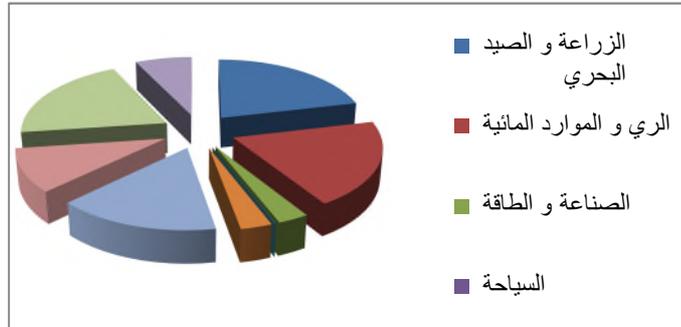
من الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية في الإنفاق الحكومي الجاري، و هذا يعني نظريا أن زيادة الإنفاق الجاري من خلال زيادة الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية.

يتضح من خلال الشكل السابق أن الإنفاق الحكومي الجاري ينقسم إلى ستة أبواب رئيسية حيث يأتي في المرتبة الأولى الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية بحصة تقارب 33% لكل منهما، يليهما في ذلك خدمات الإدارة العامة بـ 13% ثم مدفوعات فوائد الدين العام بـ 10% المعدات و الدواب 6% و منح المجاهدين 5%، و يتضح جليا من خلال هذا الشكل الأهمية النسبية لكل

هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر :

يمثل الشكل التالي هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2007.

الشكل رقم 2 هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2007



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول 14

¹⁷ و تحديث المرافق العامة و ترقية مستوى التعليم، وذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية و الخدمية.

3. الدراسة القياسية

سنعتمد في دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر على الأدوات الكمية التالية: اختبار ديكي فولر المطور، اختبار الارتباط الخطي و اختيار سببية جرا نجر .

1.3. معطيات الدراسة القياسية: هذا العنصر اقتصر على المعطيات المستخدمة في الدراسة و الرمز الدال عليها و فترة الدراسة و مصدر هذه البيانات.

يتضح من خلال الشكل السابق أن الإنفاق الحكومي الاستثماري ينقسم إلى عشرة أبواب رئيسية، حيث أنه خلال الفترة 1993-2006 بلغت حصة البنية التحتية الاقتصادية 16% من إجمالي الإنفاق الحكومي الاستثماري، يليها قطاع البناء و الري و الموارد المائية بـ 14%، ثم قطاع الصناعة و الطاقة بحصة قدرها 13% كما أن قطاع التربية و التعليم كانت له حصة كبيرة نسبيا حيث بلغت 13% من إجمالي الإنفاق الاستثماري، أما بقية القطاعات كالزراعة و السياحة و التهيئة العمرانية فقد كانت حصصها ضعيفة خلال هذه الفترة بالمقارنة مع بقية القطاعات، و لقد جاء هذا التقسيم تماشيا مع طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة، و تلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان و البنية التحتية

¹⁷ وليد عبد الحميد عايب الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-مرجع سابق ص 261

جدول رقم (2) ترميز معطيات الدراسة .

المدة	المصدر	الرمز	السلسلة
2010-1960	قاعدة معلومات البنك الدولي	PIB-C	نسبة النمو الاقتصادي
2009-1960	قاعدة معلومات البنك الدولي	CONS-PUB.FIN	الاستهلاك العام النهائي (نسبة من الناتج الداخلي الخام)
2009-1960	قاعدة معلومات البنك الدولي	CROI-CONS-PUB.F	نسبة نمو الاستهلاك العام
2010-1960	قاعدة معلومات البنك الدولي	DEPENS-PUB	حجم الإنفاق العام (نسبة من الناتج الداخلي الخام)

2.3

. دراسة استقرارية السلاسل :

لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية نطبق اختبار الجذر الأحادي وتعرف السلسلة التي لها جذر الوحدة على أنها سلسلة غير مستقرة وذلك بتطبيق لنموذج Augmented Dickey-Fuller (ADF) ، سنقوم بالاختبار عند درجة معنوية 5 %

فرضيات الاختبار تكون كالتالي :

H_0 : يوجد جذر الوحدة وتعتبر السلسلة غير مستقرة .

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة وتعتبر السلسلة مستقرة

اختبار جذر الوحدة في سلسلة cons-pub-fin

باستخدام اختبار ADF

نستعمل اختبار (ADF) لمعرفة ما مدى استقرار سلسلة cons-pub-fin المستعملة في البحث و ذلك لتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها .

اعتمدنا على النموذج الثالث لديكي فولر، الاختبار في ظل وجود المقطع (الثابت c constante) و الزمن (linear trend) وعند درجة التباطئ 0.

جدول رقم (3) اختبار جذر الوحدة في السلسلة cons-pub-fin باستخدام ADF

Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.156524	0.0100
Test critical values: 1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

المصدر : من إعداد الطالبة بواسطة EViews 7

✓ $|T_t|: 3.5043 < |T_c|: 4.1565$ ، بالتالي

نرفض الفرضية المعدومة H_0 أي ليس للسلسلة

CONS_PUB-FIN جذر الوحدة و هي

مستقرة.

لدينا من الجدول :

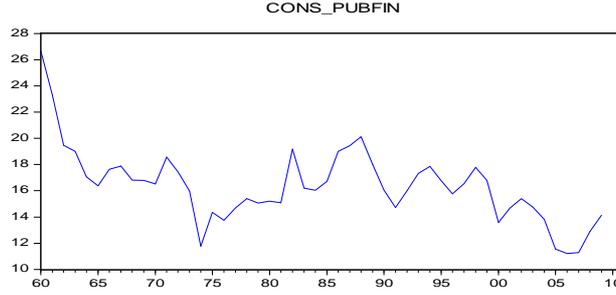
✓ قيمة الثابت $C: 0.0008 < 0.05$ ، أي السلسلة

CONS_PUB-FIN لها ثابت .

✓ قيمة $TREND: 0.2852 > 0.05$ ، أي ليس

للسلسلة مركبة الاتجاه العام .

الشكل رقم 3 التمثيل البياني للسلسلة CONS-PUB-FIN



استقرارية السلسلة **CROI_CONS_PUBF** :

اعتمدنا على النموذج الثالث لديكي فولر، الاختبار في ظل وجود المقطع (الثابت c constante) و الزمن (linear trend) وعند درجة التباطئ 0

اختبار جذر الوحدة في سلسلة

CROI_CONS_PUBF باستخدام اختبار **ADF**

جدول رقم (4) اختبار جذر الوحدة في السلسلة **CROI_CONS_PUBF** باستخدام **ADF**

Null Hypothesis: CROI_CONS_PUBF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.968412	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.161144	
5% level	-3.506374	
10% level	-3.183002	

المصدر: من إعداد الطالبة بواسطة **EViews 7**

✓ $|T_t|: 3.5063 > |T_c|: 6.9684$ ، بالتالي

نرفض الفرضية المعدومة H_0 أي ليس للسلسلة

CROI_CONS_PUBF جذر الوحدة و

هي مستقرة

لدينا من الجدول :

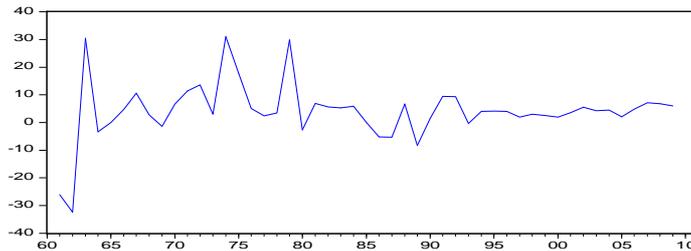
✓ قيمة الثابت $C: 0.0725 > 0.05$ ، أي السلسلة

CROI_CONS_PUBF ليس لها ثابت .

✓ قيمة $TREND: 0.7132 > 0.05$ ، أي ليس

للسلسلة مركبة الاتجاه العام .

الشكل رقم 4 التمثيل البياني للسلسلة **CROI-CONS-PUBF**



اعتمدنا على النموذج الثالث لديكي فولر، الاختبار في ظل وجود المقطع (الثابت c constante) و الزمن (linear trend) وعند درجة التباطئ 0.

استقرارية السلسلة **DEPENS_PUB** :

اختبار جذر الوحدة في سلسلة **DEPENS_PUB**

باستخدام اختبار **ADF**

جدول رقم (5) اختبار جذر الوحدة في السلسلة **DEPENS_PUB** باستخدام **ADF**

Null Hypothesis: DEPENS_PUB has a unit root

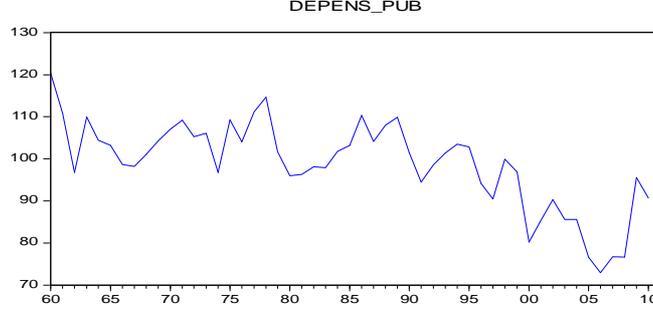
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.827693	0.0231
Test critical values: 1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

المصدر: من إعداد الطالبة بواسطة EViews 7

لدينا من الجدول :
✓ قيمة الثابت $C : 0.0006 < 0.05$ ، أي السلسلة **DEPENS_PUB** لها ثابت .
✓ قيمة $TREND : 0.0239 > 0.05$ ، أي ليس للسلسلة مركبة الاتجاه العام .
بالتالي $|T_t| : 3.8276 > |T_c| : 3.5023$ ✓
نرفض الفرضية المعدومة H_0 أي ليس للسلسلة **DEPENS_PUB** جذر الوحدة و هي مستقرة.

الشكل رقم 5 التمثيل البياني للسلسلة **DEPENS-PUB**



اعتمدنا على النموذج الثالث لديكي فولر، الاختبار في ظل وجود المقطع (الثابت c constante) و الزمن (linear trend) وعند درجة التباطئ 0.
استقرارية السلسلة **PIB_C** :
اختبار جذر الوحدة في سلسلة **PIB_C** باستخدام اختبار **ADF**

جدول رقم (6) اختبار جذر الوحدة في السلسلة **PIB_C** باستخدام **ADF**

Null Hypothesis: PIB_C has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.721090	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

المصدر: من إعداد الطالبة بواسطة EViews 7

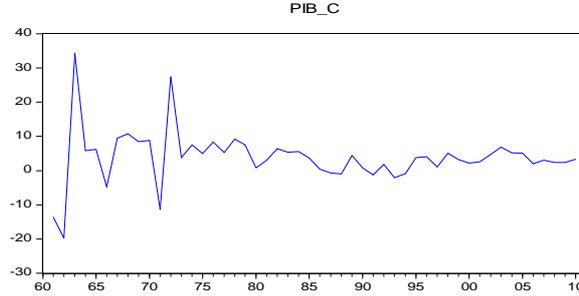
لدينا من الجدول :
✓ قيمة الثابت $C : 0.0020 < 0.05$ ، أي السلسلة **PIB_C** لها ثابت .
✓ قيمة $TREND : 0.1674 > 0.05$ ، أي ليس للسلسلة مركبة الاتجاه العام .

PIB_C جذر الوحدة و هي مستقرة.

✓ $|T_t|: 3.5043$ ، $|T_c|: 8.7210$ ، بالتالي

نرفض الفرضية المدمومة H_0 أي ليس للسلسلة

الشكل رقم 7 التمثيل البياني للسلسلة pib.c



3.3

. الارتباط Correlation

الارتباط بين السلسلتين PIB وDEPENS-PUB :

بعد أن درسنا استقرارية السلاسل ندرس الآن الارتباط الخطي بين المتغيرات ، لكن قبل ذلك نتعرف على معنى الارتباط الخطي بين المتغيرات.

جدول رقم (7) الارتباط بين السلسلتين PIB,DEPENS-PUB

	PIB-C	DEPENS-PUB
PIB-C	1.000000	0.094896
DEPENS-PUB	0.094896	1.000000

المصدر :من اعداد الطالبة بواسطة EViews 7

الارتباط بين السلسلتين PIB-C وcroi.con-pubf :

العلاقة بين حجم الانفاق العام و نسبة النمو الاقتصادي علاقة طردية و ضعيفة لانها تقترب من الصفر و تساوي 0.094896. أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

جدول رقم (8) الارتباط بين السلسلتين PIB-C وcroi.con-pubf

	PIB-C	CROI.CON-PUBF
PIB-C	1.000000	0.634197
CROI.CON-PUBF	0.634197	1.000000

المصدر :من اعداد الطالبة بواسطة EViews 7

الارتباط بين السلسلتين PIB-C وcons-pub.fin :

-العلاقة بين نسبة نمو الاستهلاك العام ونسبة النمو الاقتصادي علاقة طردية و ضعيفة لانها تقترب من الصفر و تساوي 0.634197 أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

جدول رقم (9) الارتباط بين السلسلتين PIB-C وcons-pub.fin

	PIB-C	CONS-PUB.FIN
PIB-C	1.000000	-0.191246
CONS-PUB.FIN	-0.191246	1.000000

المصدر: من اعداد الطالبة بواسطة EViews 7

الفرضية الاولى H_0 : pib-c لا يسبب pub
 . c
 الفرضية الثانية H_0 : pub لا يسبب pib-c
 . pub

العلاقة بين الاستهلاك العام النهائي ونسبة النمو الاقتصادي علاقة عكسية ومتوسطة.
 4.3 اختبار السببية بين السلسلتين pib-c و pub
 : فرضيات الاختبار :

جدول رقم (10) اختبار السببية لجرانجر بين (pib-c & depens-pub)

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 07/06/12 Time: 17:26
 Sample: 1960 2011
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEPENS_PUB does not Granger Cause PIB_C	48	0.68139	0.5113
PIB_C does not Granger Cause DEPENS_PUB		1.22811	0.3029

المصدر: من اعداد الطالبة بواسطة EViews 7

اختبار السببية بين السلسلتين CROI-CON.PUBF و PIB-C
 ✓ فرضيات الاختبار :

الفرضية الاولى H_0 : croi-cons.pubf لا يسبب pib-c
 . pib-c
 الفرضية الثانية H_0 : pib-c لا يسبب croi-cons.pubf
 cons.pubf

لدينا القيمة $0.5113 > 0.05$ ، Prob : 0.5113 ، اذن نقبل الفرضية المدمومة H_0 ، أي أن depens-pub لا يسبب pib-c .
 و لدينا القيمة $0.3029 > 0.05$ ، Prob : 0.3029 ، اذن نقبل الفرضية المدمومة H_0 ، أي أن pib-c لا يسبب depens-pub .

جدول رقم (11) اختبار السببية لجرانجر بين (pib-c & CROI-CON.PUBF)

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 07/06/12 Time: 17:27
 Sample: 1960 2011
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
------------------	-----	-------------	-------

CROI_CONS_PUBF does not Granger Cause PIB_C	47	0.07396	0.9288
PIB_C does not Granger Cause CROI_CONS_PUBF		2.23598	0.1195

المصدر: من اعداد الطالبة بواسطة EViews 7

لدينا القيمة $0.9288 > 0.05$ ، اذن نقبل
الفرضية المدمومة H_0 ، أي أن-CROI-CONS-
PUBF لا يسبب pib-c .
و لدينا القيمة $0.1195 > 0.05$ ، اذن نقبل
الفرضية المدمومة H_0 ، أي أن pib-c لا
يسبب .CROI-CON-PUBF .
اختبار السببية بين السلسلتين pib-c و cons-pub.fin و PIB-
:C

جدول رقم (12) اختبار السببية لجرانجر بين (pib-c & cons-pub.fin)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/06/12 Time: 17:28

Sample: 1960 2011

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CONS_PUBFIN does not Granger Cause PIB_C	47	1.12196	0.3352
PIB_C does not Granger Cause CONS_PUBFIN		1.54195	0.2258

المصدر: من اعداد الطالبة بواسطة EViews 7

ملخص الدراسة الاستقرارية والسببية :
ملخص استقرارية السلاسل :

جدول رقم (13) ملخص لاستقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة الأصلية		
غير مستقرة	مستقرة	
	×	CONS-PUB-FIN
	×	CROI-CONS-PUBF
	×	DEPENS-PUB
	×	PIB-C

المصدر: من إعداد الطالبة

ملخص اختبار السببية للسلاسل :

جدول رقم (13) ملخص اختبار السببية للسلاسل

عدم وجود علاقة سببية		وجود علاقة سببية		
الى pib-c	من pib-c	الى pib-c	من pib-c	
×	×			CONS-PUB-FIN

				CROI-CONS-PUBF
x	x			
x	x			DEPENS-PUB

المصدر: من إعداد الطالبة

المراجع:

نتائج الدراسة :

¹ Odedekun , MO "relative Effect of public Versus private Investment Spending on Economic Efficiency and Growth in Developing countries "A pplied Economics,23(1997),1325-1336

¹ آل الشيخ ، حمد محمد .(2001م) . العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر . الرياض : جامعة الملك سعود مجلة العلوم الإدارية ، ص14

¹ خياط ، سحر حسن .(2001م) . تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية - . رسالة ماجستير منشوره ، جده : جامعة الملك عبدالعزيز
¹ ا. د.عدنان هياجنة و اخرون واقع الانفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية دراسة تقييمية 2000-2010- المركز الوطني لحقوق الانسان عمان –الاردن 2011ص27
¹ ا. د.عدنان هياجنة و اخرون واقع الانفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية مرجع سابق ص28
¹ ا. د.عدنان هياجنة و اخرون واقع الانفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية مرجع سابق ص28
¹ ا. د.عدنان هياجنة و اخرون واقع الانفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية مرجع سابق ص29
¹ ا. د.عدنان هياجنة و اخرون واقع الانفاق على حقوق التعليم و الصحة و العمل في موازنات الحكومة الاردنية مرجع سابق ص30-31

¹ بودخدخ كريم مرجع سابق ص193

¹ World bank : a puplic expenditure review, report n° 36270,vol 1,2007,P4.(http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf)

¹ ابودخدخ كريم و اسلامنة محمد مداخلة تحت عنوان اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2009-2001 ص 8-9
¹ ابودخدخ كريم اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009-2001 مرجع سابق ص 208

الدراسة تبين عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المستعملة في الدراسة المتمثلة في حجم الانفاق العام ، الاستهلاك العام النهائي و نمو الاستهلاك العام و هذا ما يتناقض مع الطرح النظري في الدراسات السابقة.

خاتمة:

إن موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمر هام باعتباراه الأساس المكمل لنشاط القطاع الخاص حيث ان السياسة المالية هي الأخيرة تلعب دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق العام باعتباره مؤشر للتعبير عن درجة تقدم النشاط الاقتصادي و قد تجلى هذا من خلال تقديم هذه الدراسة بعد تقديم هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة سببية بين حجم الإنفاق العام و النمو الاقتصادي
- عدم وجود علاقة سببية بين الاستهلاك العام النهائي و النمو الاقتصادي
- عدم وجود علاقة سببية بين نسبة نمو الاستهلاك العام و النمو الاقتصادي

و باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي لاعتماده بصورة كبيرة على الإيرادات البترولية هذه الأخيرة التي تساعد على تغطية نفقات الدولة ، و لهذا فان الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر سنة 1986 بسبب الانخفاض الشديد لأسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار أدى إلى وجود اثار كبيرة على الاقتصاد الجزائري حيث أدت إلى انهيار شبه كلي للاقتصاد الوطني و نظرا لهذا التدهور اتجهت الجزائر مع نهاية الثمانينات إلى ضرورة التغيير و ذلك عن طريق إصلاحات اقتصادية تم الشروع فيها منذ سنة 1989 ، و في هذا الإطار تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة التوسع في

الإنفاق العام من اجل تنشيط الاقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة إلا أن هذه الإيرادات توجه لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو الاستثمارات الغير منتجة التي لا تخلق نمو اقتصادي عكس الاستثمارات المنتجة التي من الضرورة توجيهها للاستثمار الخاص الذي يعتبر مكمل للقطاع العام إضافة إلى ضعف أداء و مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الجزائري.